طويلة ، يضع الاسرائيليون كشرط مسبق لاشتراكهم في الشركات الافريقية ان تظل حصتهم اقلية بالنسبة لمجموع الاسهم ويوضع للعقود حد اقصى يصل الى ٥ سنوات ، يستطيع المساهمون المحليون اصحاب الاكثرية ان يشتروا بعده الحصص الاسرائيلية قبل غيرهم من الاطراف الخارجية »(٢٨) .

ويفسر ليوبولد لوفر السياسة الاسرائيلية الاقتصادية في هذا المجال على الشكل التالي : « لقد سمحت المؤسسات المشتركة للشركات الاسرائيلية ان تدخل أسواقا جديدة عبر تثمير رساميل محدودة نسبيا ، وتحت الحماية المتعاطفة لحكومات الدول النامية ، وبما ان الشركات الغربية او الشركات التي يملكها مواطنون قاطنون في الخارج لا تزال تسيطر بشكل عام على الاسواق الافريقية ، كان من الصعب جدا على الشركات الاسرائيلية ان تدخل هذه الاسواق دون مساعدة الرأسمال العام الافريقي(٢٩) .

فبهذه الوسيلة تستخدم الشركات الاسرائيلية الرأسمال الافريقي لاهدافها الخاصة فهي تسيطر في الحقيقة على المؤسسات المشتركة من خلال دورها الاداري والاستشاري ، فهي تقرر نوعية الالات المستخدمة وطريقة الانتاج وحجمه . وبالاضافة الى ذلك ، فانها تحقق الربح الاكبر . ومن ناحية اخرى ، ان الذي يتحمل الخسارة في حالة سوء الاعمال هو البلد الافريقي .

لماذا يقبل الاسرائيليون ان تظل حصتهم اقلية بالنسبة لمجموع الاسهم ؟

فالشركة الاسرائيلية هي التي تمنح الالات والخدمات الفنية والمساعدة التقنية وبالتالي تكون قد وجدت سوقا لبضائعها ، وهكذا تستفيد الشركة الاجنبية (اي الاسرائيلية) بتزويدها بالاليات والخبرة التقنية اذ تصبح مؤهلة اكثر من الشركات المزاحمة الاخرى لنيل عقود جديدة .

ان الرأسمال الاجنبي يرضى ان تبقى حصته محدودة نسبيا ، بل انه يقترح ذلك . لماذا ؟ انه يعلم ان اي مشروع لا يمكن ان ينجح الا بواسطة براءات الاختراع الاجنبية ، والاعتدة الاجنبية (آلات وقطع غيار) و « الرأسمال التقني » الاجنبي . وحتى ان كان الرأسمال المحلي اكثرية في المشروع ، فانه رأسمال مكبل . وقد يكون الاستثمار المختلط الشكل الاسوأ في الاستغلال الامبريالي الجديد لانه يكبل الرأسمال المحلي ولان الرأسمال الوطني يكون بذلك قد فقد قوميته(٣٠) .

دعم الاشركات والاستثمارات الاميركية للتغلغل الاسرائيلي في افريقيا واهدافه

شكل الرأسمال الخارجي في العشرين سنة الاخيرة ٧٥ بالمئة من مجمل الاستثمارات في اسرائيل . هذا ما قاله أخيرا اشير يدلن سكرتير الـ « هفزات اوفديم » للشركة الاسرائيلية للاستثمارات في نيويورك(٣١) .

بالرغم من اهمية الدعم المالي الخارجي لاسرائيل ، لن نتعرض هنا الى دراسة حجم الرساميل والمساعدات الهائلة التي تتلقاها اسرائيل من الامبريالية والصهيونية العالمية بحيث تمكنها من تنفيذ مشاريع اقتصادية في القارة الافريقية ، بل سوف نبين من خلال بعض الامثلة هيمنة الرأس المال الاميركي على شركات اسرائيلية عديدة تعمل في الدول الافريقية — ان الرساميل الاميركية تدعم تغلغل الشركات الاسرائيلية (اسرائيلية بالاسم) وتستخدمها الامبريالية الاميركية للتسلل بواسطتها . وفي المقابل يقول الاسرائيليون : اننا برأس مال محدود ، توصلنا الى كسب صداقة الحكومات الافريقية! وعبر عن ذلك بوضوح ، الاقتصادي الاسرائيلي دافيد هوروفيتش في افتتاح مؤتمر رحوفوت الدولي للنمو الاقتصادي في الدول النامية الذي انعقد في القدس يوم ٥ ايلول